وخارجه نمطا جديدا من التفكير .

اثناء هذه الاحداث وقعت في البلاد تطورات اقتصادية مثيرة . اول الامر بدا وكان قطع البترول العربي عنها سيوقعها في ازمة اقتصادية خانقة . فمع قوانين تقنين البنزين والتعتيم الجزئي والتوفير في مجالات الاضاءة والتدفئة وارتفاع الاسعار والحديث ليليا على الراديو والتلفزيون ويوميا في الصحف عن ازمة الطاقة واحتمالات انتشار البطالة بسرعة وبنسب عالية واحتمال وقوع هزات اقتصادية ، كان الانسان يحس بأنه مقبل على مرحلة ظلام دامس في حياته الاقتصادية . ولم يكن في تلك الاثناء من الممكن افساح المجال لتصورات مشحونة بالامال ، لان هولندا تعتمد في البترول الذي يأتيها من الخارج بنسبة ٦٠ بالمئة على البترول العربي . والبترول العربي انقطع في الاشهر الاولى فعلا ، ولكن يظهر ان الدول الاوروبية الغربية المشاركة في السوق الاوروبية لم تستطع التخلي عن هولندا لانها تحتاج ميناء روتردام ومصافي البترول فيه ، ولا يستبعد على هذا الاساس ان تكون الحكومات الاوروبية الاخرى غضت النظر عن محاولات معينة من جانب شركات البترول لتخفيف ضائقة هولندا . يضاف الى ذلك ان مخزون هولندا الضخم من الغاز الطبيعي مكنها من تعويض نصف ما تستورده من البترول وان كان ذلك قد تحقق على حساب بعض المصانع التي تعتمد الغاز الطبيعي أساسا لانتاجها مثل مصانع الاطارات وبعض مصانع البلاستيك . وبتقنين بنزين السيارات وتحريم السيارات من الحركة ايام الاحد ، وفرت كميات كبيرة من البنزين ، كما وفرت كميات لا بأس بها من البترول من القيود المفروضة على التدفئة والاضاءة . اكثر من ذلك انها نجحت في زيادة كميات البترول التي تصلها من نيجيريا وايران وفنزويلا واندونيسيا مما جعل رصيدها من البترول ينخفض بين تشرين الثاني وكانون الاول بنسبة الثلث فقط . اذ نزلت الكمية التي تحصل عليها شهريا من ٤٠٨ مليون طن الى ٣٠٣ مليون طن . ولكن ، ما لبثت هذه الكمية ان ارتفعت في كانون الثاني وشباط الى ٤٠٢ مليون طن . وحصيلة كل هذه الاجراءات كانت نسبة ما تفقده هولندا حاليا من البترول لا تزيد عن ١٥ بالمئة . ومع ذلك ، فان الضيق الاقتصادي الذي حل في هولندا في اعقاب قطع البترول العربي عنها أدى الى رفع عدد العاطلين عن العمل في اشهر قليلة من ١١٠ الاف عامل الى ١٣٠ الف عامل . والخبراء الاقتصاديون ما زالوا على ثقة ، بأن انقطاع البترول العربي مع التشديد في الرقابة على انقطاعه ، لا بد ان يزيد عدد العاطلين الى ١٨٠ الفا في هذا العام . فاذا حدث ذلك ، تكون هولندا على شفا مواجهة ازمة بطالة حادة . وقد كان تسريح العمال حتى الان وقفا على مصانع الاطارات ومصانع البلاستيك التي تعتمد الغاز الطبيعي والبترول مادة خام ، وعلى مصافي البترول .

اذن ، يصعب حاليا التكهن بما سيؤول اليه الاقتصاد الهولندي على ضوء قرار قطع البترول العربي عن هولندا .

ولكن .. كما اوضح العرب فانهم لا يستهدفون تدمير اقتصاد احد . كل ما يريدونه من قرارات تخفيض انتاج البترول هو توجيه انذار الى العالم ، بضرورة الانتباه الى قضاياهم العادلة .. هو تقديم احتجاج الى العالم الغربي على سياسة مهادنة اسرائيل والعطف عليها واسنادها بكل الطرق في سبيل الاستمرار في عدوانها وقطرستها لتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الشعب الفلسطيني . ولقد افاد الانذار وافاد الاحتجاج الى حد بعيد . فان العالم صار يدرك ان مصادر طاقته ستقل مع الزمن ولن تزيد وان على العالم الصناعي نتيجة لذلك ان يعدل عن اوهام واحلام استبداده وتسلطه على العالم النامي الى أبد الابدين . كما صار العالم الغربي يدرك ان البترول العربي اثمن واغلى من أن يستغل بابخس الاسعار وتحت التهديد والضغط المستمرين ، وان اسرائيل اذا اختارت البقاء كان عليها ان تعيش مع الواقع الجديد الذي خلقه العرب في العالم بعد انتصاراتهم العسكرية وتضامنهم المؤثر ، وان تعدل عن اطماع توسعها وبطشها .

القرارات العربية المشتركة ، والتضامن العربي ، حققا منجزات ضخمة ، اهمها تهاوي نجم اسرائيل في العالم ، واحتلال العرب مكانتهم اللائقة بهم على خارطة مستقبل العالم . غير ان هذا التضامن يجب ان يستمر . ان أية ثغرة فيه ستحدث شقوقا كبيرة ، لا يمكن اغلاقها ، في طوق الانجازات التي تمت حتى الان . وهذا كلام ليس احد بحاجة الى تأكيده او تكريره او التشديد عليه .